أنباء مصرية

السيسي يرأس اجتماعاً للمجلس الأعلى للقوات المسلحة لمناقشة الأمن القومي ومكافحة الإرهاب

«النواب» يفتح ملف الفساد والمتاجرة في وحدات الإسكان الاجتماعي

القاهرة ـ خديجة حمودة وناهد إمام وهالة عمران ومجدي عبدالرحمن

قام الرئيس عبدالفتاح السيسي، القائد الأعلى للقوات المسلحة، بوضع إكليل من الزهور على النصب التذكاري لشهداء القوات المسلحة بمدينة نصر وذلك بمناسبة الذكرى الـ 46 لنصر أكتوبر المجيد، حيث قام بوضع إكليل من الزهور على قبر الجندي المجهول.

ثم قام الرئيس بوضع إكليل الزهور على قبر الزعيم الراحل أنور السادات، كما زار قبر الزعيم الراحل جمال عبدالناصر ووضع إكليلا من الزهور، وقرأ الفاتحة ترحما على روحه الطاهرة، وصافح أفراد أسرة الزعيمين الراحلين.

وفي ختام هذه المراسم، ترأس الرئيس عبدالفتاح السيسي اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث قدم التهنئة للشعب المصري وأبنائه من رجال القوات المسلحة بمناسبة الاحتفال بذكرى انتصارات أكتوبر المجيدة. وتناول الاجتماع مناقشة عدد من الملفات والموضوعات ذات الصلة بأنشطة ومهام القوات المسلحة وجهودها في حماية ركائز الأمن القومي المصري على كل الاتجاهات الاستراتيجية ومكافحة الإرهاب بالتعاون مع مختلف مؤسسات الدولة.

إلى ذلك، وعقب انتشارها الفترة الاخيرة، قرر مجلس النواب ولأول مرة فتح ملف سماسرة «الاسكان الاجتماعي»، حيث يقوم السماسرة بتأجير أو شراء وحدات بعض المخصص لهم (الاسكان الاجتماعي) من الباطن بعيدا عن اعين الرقابة التي تمارسها وزارة الاسكان والصندوق الاجتماعي للاسكان، وقدم مجموعة من النواب مشروع قانون عاجل امس الى البرلمان بإيقاع عقوبة مغلظة تصل الى السجن المؤبد للطرفين.

ويتضمن مشروع القانون ايضا اعداد قائمة سوداء بالمتاجرين بوحدات الاسكان الاجتماعي لحرمانهم من الحصول على اي وحدة سكنية من المشروعات التي تقيمها الدولة ممثلة في صندوق الاسكان الاجتماعي او في المدن الجديدة مدى الحياة.

في غضون ذلك، أكد وزير الداخلية المصري اللواء محمود توفيق أن خطر «التنظيمات الارهابية» مازال قائما «رغم تلقيها عدة ضربات استباقية موجعة».

وشدد في بيان عقب اجتماع بوزارته لمتابعة تنفيذ استراتيجية العمل الأمني واستعراض المهام والأهداف الحالية والمرتقبة على «أهمية استمرار وتفاعل الخطط الأمنية مع ما تفرضه الاعتبارات الداخلية وتفاعلها مع الوضع الاقليمي بالمنطقة»، مشيدا بما تحقق من «نجاحات أمنية» في الآونة الاخيرة. في موازاة ذلك، أعلن محافظ البنك المركزي في مصر، طارق عامر،، أن الاحتياطيات النقدية الأجنبية أصبحت الأكبر في تاريخ مصر، حيث تجاوزت 45 مليار دولار.

وأشار عامر إلى أن قانون البنوك الجديد يعد «إحدى محطات التطوير التي نعتبرها مراحل مستمرة في إطار الإصلاح الاقتصادي المتكامل».

في سياق آخر، أعلن د.مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أن مجلس الوزراء وافق، خلال اجتماعه، على اعتماد توصيات اللجنة الوزارية المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1884 لسنة 2019، والمنعقدة بتاريخ 30 سبتمبر 2019، بشأن إعادة دراسة ومراجعة تسعير الغاز لكل نشاط صناعي من الأنشطة الصناعية المختلفة، وذلك في إطار المتغيرات الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية داخل السوق المحلية، طبقا لأحكام قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز.

وأوضح د.مدبولي، أن مجلس الوزراء وافق على أسعار الغاز التي انتهت إليها اللجنة الوزارية في هذا الصدد، بحيث يكون 6 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية لصناعة الأسمنت، و5,5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية لصناعات: الحديد والصلب، والألومنيوم، والنحاس، والسيراميك والبورسلين.

ارتفاع إيرادات السياحة لـ 12,6 مليار دولار

وكالات: كشف تقرير صادر عن البنك المركزي المصري أن إيرادات السياحة في مصر ارتفعت بنسبة 28,2٪ خلال العام المالي الماضي، مقارنة بعام 2017 ـ 2018. وبحسب بيان نشره البنك على موقعه الإلكتروني عن ميزان المدفوعات، سجلت إيرادات السياحة نحو 12,6 مليار دولار في عام 2018 ـ 2019 مقابل نحو 9,8 مليارات دولار خلال العام قبل الماضي. وقال البنك المركزي ان الإيرادات من رسوم المرور بقناة السويس سجلت نحو 5 مليارات و730,7 مليون دولار خلال العام المالي الماضي، مقابل نحو 5 مليارات و706,7 ملايين دولار خلال عام 2017 ـ 2018. وأضاف أن فائض الميزان الخدمي بميزان المدفوعات لمصر خلال العام المالي الماضي ارتفع بنسبة 17,2٪، ليسجل نحو 13 مليار دولار مقابل نحو 11,1 مليار دولار خلال عام 2017 ـ 2018.

تحليل إخباري

الاقتصاد الموازي يتجاوز التريليون جنيه

أحمد سليمان

يعد الاقتصاد الموازي من أخطر العقبات التي لاتزال تعترض سياسات الدولة التنموية بعد عملية الاصلاح نوفمبر 2016، حيث يبلغ حجم السوق الموازية بأكثر من تريليون جنيه، تعادل نحو 60٪ من حجم التعاملات السنوية للاقتصاد، ويفقد الحكومة نسبة مقدرة من الإيرادات تؤثر سلبيا على ميزانياتها العامة وعلى مستوى الإنفاق العام، ثم على مستوى التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث يصعب تحديد حصة الدخول المتولدة عن الأعمال غير الرسمية بشكل دقيق، وبالتالي لا تدخل القيمة المضافة لها ضمن الحسابات الرسمية للناتج المحلي للدولة المصرية.

وفي هذا السياق يرى الخبراء في الشأن الاقتصادي أن تبني الحكومة في الوقت الحالي بعض البرامج التنموية قصيرة وطويلة الأجل من شأنها دعم النمو الاقتصادي في المستقبل يتعارض مع استمرار مشكلة عمل 8 ملايين مواطن ـ وفقا للتقديرات المعلنة ـ في القطاع الموازي بمختلف القطاعات بعيدا عن الأجهزة الرقابية وغير خاضعين للنظام الضريبي بينما يتلقون الدعم الحكومي على الخدمات العامة، مما يمثل تهديدا للنظام المالي والنقدي الذي ينعكس بصورة مباشرة على الناتج المحلى الإجمالي للدولة ويضعف قدرتها الاقتصادية.

ففي الوقت الذي تتجه فيه الحكومة الى ضبط المنظومة الضريبية سواء فيما يتعلق بالأسعار وعدالة التوزيع أو بإعادة النظر في الإعفاءات المقررة، يرى الاقتصاديون صعوبة في عملية الدمج رغم معرفة أبعاد المشكلة والمتمثلة في العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم وارتفاع مستويات الضريبة على الدخل، بالإضافة الى صعوبة حصر جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة بفعل كثرتها وانتشارها على مستوى الجمهورية.

ورغم التقارير التي تشير الى ضرورة وضع استراتيجية شاملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية تعالج المشكلة من جميع أبعادها وضرورة دمج العاملين تحت مظلة واحدة للضرائب والتأمينات، يرى رأى آخر أن للعاملين في هذا القطاع ميزة نسبية في الوقت الراهن، فهم يعملون على أساس ربط الأجر بالإنتاج بعيدا عن البيروقراطية التي تحملهم المزيد من الأعباء، لذا من الصعوبة القضاء القطاع الموازي نهائيا لكن يمكن التقليل منه نسبيا.

كما يرى أصحاب هذا الرأي أن الاقتصاد الموازي أو الخفي يؤدي إلى تشجيع مستوى الاستثمار وتغيير نمط توزيعه بين القطاعات ويسهم في خفض معدل البطالة على أرض الواقع لأن الاعتماد في تنمية الدولة حاليا يجب ألا يبنى على رأس المال الاقتصادي فقط بل على القوة البشرية ذات الأهمية القصوى في تحقيق تلك التنمية وهو ما يساعد اقتصادات الدولة وخططها وبرامجها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمثل ضررا في الوقت نفسه على أفراد الدولة أنفسهم.

أنباء لبنانية

مصادر: التواصل مع النظام السوري وراء توتير العلاقات الرئاسية

جلسة حكومية بنكهة «التفاح».. وعون: أنا الرئيس.. ولن نفشل

بيروت ـ عمر حبنجر

انعقد مجلس الوزراء اللبناني في القصر الجمهوري في بعبدا ظهر امس على رائحة فاكهة التفاح التي احضرها وزير الزراعة حسن اللقيس الى القصر الرئاسي ليوزعها ضمن صناديق كهدايا على الرئيس ميشال عون ورئيس الحكومة سعد الحريري ضمن اطار تحرك شمل وسائل الاعلام تعبيرا عن حاجة فاكهة لبنان الاولى الى استعادة موقعها في اسواق العالم.

ويبدو ان نكهة التفاح المشهورة لم تستطع التغطية على مرارة الوضع السياسي العام واستتباعاته الاقتصادية والمالية وحتى الأمنية، حيث اشتاقت بعض الاحزاب الاساسية، وخصوصا المنتمية الى محور الممانعة، النافذ في لبنان الآن، الى المظاهر الميليشياوية من خلال عروض عسكرية رمزية بمناسبة ومن دون مناسبة، ما ادرج عمليا في خانة عرض العضلات برسم الداخل والخارج.

وقد عكست كلمة الرئيس ميشال عون في مستهل جلسة مجلس الوزراء واقع الحال غير السار على مستوى اركان السلطة منذ خطابه الشهير في نيويورك الذي طرح فيه فكرة التواصل مع النظام السوري اذا كان ذلك الخيار الانسب لإعادة النازحين السوريين الى بلدهم، الأمر الذي لم يعد ضمن خيارات رئيس الحكومة سعد الحريري الممكنة او القابلة للهضم على مستوى المجتمع الدولي والعالم العربي.

وقال الرئيس عون: انا رئيس الدولة وامثل كرامة اللبنانيين وهيبة الدولة، ونحن جميعا نمثل السلطة الاجرائية، وأي فشل لنا، هو فشل لكل السلطة، ولذلك ممنوع ان نفشل، ولن نفشل.

واشار الى المظاهرات التي شهدتها بيروت بالقول: ان حق التظاهر لا يعني الحق بالشتيمة، وحرية الاعلام لا تعني حرية اطلاق الشائعات المغرضة والمؤذية، والوقت اليوم ليس للمزايدة بل لحل المشاكل، خصوصا الاقتصادية منها، واولها اكمال الموازنة.

مجلس الوزراء اقر جدول اعماله المتضمن بنودا عادية، وفي الرابعة عصرا انعقدت اللجنة الوزارية للاصلاح المالي والاداري برئاسة الرئيس سعد الحريري في السراي الكبير في اطار متابعة الاصلاحات المرتبطة بالموازنة الجديدة.

مصادر مواكبة اكدت لـ «الأنباء» ان حديث الرئيس عون عن التواصل مع النظام السوري وراء حالة التأزم التي عاشها لبنان امنيا وماليا واقتصاديا، والتي امتدت الى حلفاء «التسوية السياسية»، اي بين الرئاستين الاولى والثالثة، وبين تياريهما البرتقالي والازرق، وكان الغاء الرئيس الحريري للندوة المشتركة مع رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل في مقر تيار المستقبل غدا السبت بمنزلة القشة التي قصمت ظهر بعير التحالف القائم بينهما.

وتضيف المصادر عينها ان ما فاقم الوضع اعتقاد فريق الرئيس عون ان الرئيس الحريري كان في جو اقتراح التواصل مع دمشق اقله من قبيل الضغط على الاميركيين والاوروبيين وكل ما يربط عودة النازحين بالحل السياسي في سورية، ولم يكن مطروحا التواصل على مستوى ارفع من الوزير، لكن مع الخطاب الرئاسي في نيويورك كان هناك من رفع الصوت بالرفض، والا فلتتحملوا العاقبة، وهذا عمليا ما حتم على الرئيس الحريري اعادة النظر بالأمر متمسكا بإبقاء مجلس الوزراء خارج هذه اللعبة، لأن البلد لا يتحمل ردود الفعل العربية والدولية على هذه الخطوة، بدليل ما حصل في شوارع بيروت ابان ازمة الدولار، ثم كانت قضية عارضة الازياء الجنوب افريقية التي تناولتها كبرى الصحف الاميركية (نيويورك تايمز) بمنزلة رسالة مفتوحة الى الرئيس الحريري، بل هزة عصا، لا يقلل من خطورة ابعادها السياسية، الايحاء بأن وزير الداخلية «المستقبلي» سابقا نهاد المشنوق وراءها، علما ان المشنوق نفى ذلك في مطالعة مستفيضة.

ولا شك ان الحريري ادرك ما يمكن ان تنتهي اليه الامور في لبنان قياسا على ما يجري في العراق منذ مطلع هذا الاسبوع، تبعا لوحدة الخلفية والاسباب، ألا وهو التمدد الايراني، يضاف الى مقدمات تصلب الحريري في موقفه المستجد، تأكيد مختلف اطراف الممانعة، وفي الطليعة حزب الله، على ان لا بديل له ولحكومته الحاضرة قناعة بأن الهدف النهائي هو وجود الحزب داخل هذه الحكومة.

الشيكات التي أصدرها المصرف المركزي اللبناني للحاجة وفاء كما هو متداول على مواقع التواصل

.. والحاجة وفاء

«الحاجة وفاء».. من لله يا محسنين إلى مليونيرة!

بيروت: تتداول مواقع التواصل الاجتماعي في لبنان قضية الحاجة وفاء محمد عوض من سكان مدينة صيدا القديمة التي كانت تدعي امام الناس انها «على باب الله» وتعيش على مكرمات المحسنين حتى كانت تصفية «بنك جمال تراست» بعقوبة من الخزانة الاميركية وتولي المصرف المركزي اللبناني تسديد حسابات المودعين فيه، وإذا بالحاجة وفاء المتجاوزة للثمانين عاما واحدة من كبار المودعين، وقد بلغ رصيد حسابها الادخاري مليارا و339 مليونا و13 ألف ليرة لبنانية!

تسلمت «الحاجة وفاء» كما تعرف في احياء صيدا القديمة شيكين من المصرف المركزي بقيمة رصيدها في بنك الجمال، صادرين بتاريخ 2019/9/30!

سلامة: مصرف لبنان مستعد لسداد ديون الدولة المستحقة بالدولار

بيروت ـ رويترز: قال رياض سلامة حاكم مصرف لبنان المركزي امس إن البنك مستعد لسداد ديون الدولة المستحقة المقومة بالدولار لحماية مصداقية البلاد في الأسواق.

وثمة سندات دولية لبنانية بقيمة 1,5 مليار دولار تستحق السداد في نوفمبر وعبء الدين العام للبنان من بين الأعلى في العالم، إذ يبلغ 150٪من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال سلامة في مؤتمر «استحقاقات الدولة اللبنانية، نحن أيضا حضرنا لتسديدها بالدولار. وهذا الأمر أعتقد أنه ضروري ومصرف لبنان يقوم بهذا الأمر لأسباب نقدية لحماية مصداقية لبنان».

وأضاف سلامة إنه كان هناك ارتفاع في الطلب على الدولار في لبنان منذ يونيو، وهو ما عزاه إلى زيادة في الواردات، بالرغم من أنه تساءل عما إذا كان الغرض من استخدامها محليا أو خارج لبنان. والليرة اللبنانية مربوطة عند سعر 1507,5 ليرات للدولار منذ أكثر من عشرين عاما لكن السعر ارتفع في الآونة الأخيرة عن تلك المستويات في السوق غير الرسمية (الموازية)، مما يشير إلى أزمة اقتصادية نابعة من ضعف النمو وتباطؤ تدفقات رؤوس الأموال.

واتخذ البنك المركزي خطوات الثلاثاء لتوفير الدولار الأميركي للبنوك لدعم واردات الوقود والقمح والدواء.

وقال سلامة إنه كانت هناك دائما بعض الاختلافات بين سعر الصرف الرسمي المربوطة به الليرة وأسعار الصرف لدى مكاتب الصرافة، وان البنك المركزي ملتزم بتأمين استقرار سعر الصرف الرسمي.

وتابع: إن زيادة الطلب على السيولة الدولارية في مكاتب الصرافة منذ يونيو دفعت تكلفة الدولار للارتفاع بما يتراوح بين 1٪ و3٪ فوق سعر الصرف الرسمي بالبنوك.

وقال «هذا الأمر يعود إلى زيادة الاستيراد ببعض المواد ولا نعرف ما إذا كان كل هذا الاستيراد للاستهلاك المحلي أو لا» لكنه لم يعط توضيحا.

وأضاف سلامة إنه يتعين على البنوك التجارية التأكد من أن الاعتمادات تمول واردات للاستهلاك المحلي فحسب.

وتابع «هذا أمر أساسي ليس فقط لمالية لبنان بل أيضا لسمعة لبنان وبقائه منخرطا بالعولمة المالية». وأبدى سلامة أمله أيضا في أن تقلص حكومة لبنان عجز ميزانيتها بشكل أكبر.

وأضاف أنه يأمل في أن توافق الحكومة على ميزانية 2020 التي «تعطي حقيقة إشارة إيجابية للأسواق من حيث تخفيض العجز الموجود فيها».